منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٢٠/١٣**
الدورة العشرون بعد المائة **٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦**
البند ١٢-٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB120/13**

مشاريع القرارات التي أرجأت جمعية الصحة العالمية التاسعة والخمسون ودورة المجلس التنفيذي الثامنة عشرة بعد المائة النظر فيها

التكنولوجيات الصحية الأساسية

تقرير من الأمانة

١- التكنولوجيات الصحية هي عبارة عن أجهزة فيزيائية أو بيولوجية أو كيميائية، وإجراءات سريرية، وخدمات تستحدث لتحسين الصحة. وتُعتبر هذه التكنولوجيات أساسية عندما تكون مسندة بالبينات وتكون عالية المردودية وتلبي احتياجات الصحة العمومية ذات الأولوية. ولا يناقش هذا التقرير الأدوية واللقاحات التي تندرج ضمن فئات فرعية خاصة من هذه التكنولوجيات.

٢- والتكنولوجيات الصحية وسائل لا يمكن أن يستغني عنها الممارسون المعنيون بالرعاية الصحية في إطار نهوضهم بأعمالهم المتعلقة بالوقاية من الأمراض وتشخيصها ومعالجتها وتأهيل المصابين بها، غير أن عدم التوفيق في انتقاء المناسب من هذه التكنولوجيات أو إدارتها أو استعمالها قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تقديم الرعاية الصحية بشكل غير متناسب. ولإحداث أبلغ أثر يتوخى من الرعاية المذكورة، ولاسيما في البلدان المحدودة الموارد الاقتصادية، لابد من إعطاء الأولوية لانتقاء التكنولوجيات الصحية الأساسية وشرائها، وسوف تعتمد كل من السيطرة الفعالة على المشاكل الصحية الرئيسية وبلوغ المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة اعتماداً كبيراً على إدارة هذه التكنولوجيات واستعمالها على النحو الصحيح.

القضايا المطروحة

٣- يستخدم يوميا أكثر من ٨٠٠٠ مجموعة من مجموعات الأجهزة الطبية الجنيسة وتُطبق بضعة آلاف من الإجراءات الصحية المسجلة في عموم أرجاء العالم،[١] ولاتزال التكنولوجيات الابتكارية في طور النشوء. وكما تشكل إتاحة التكنولوجيات اللازمة للتغلب على طائفة واسعة من المشاكل الصحية تحدياً يجابه المسؤولين

١ تُستنبط الأرقام التقريبية الدالة على مجموعات الأجهزة الجنيسة من مجموعات مصنفات دولية معينة مثل التسميات العالمية للأجهزة الطبية والنظام الشامل لتسميات الأجهزة الطبية، بينما تُستنبط الأرقام التقريبية الدالة على الإجراءات المطبقة في هذا المجال من التصنيف الدولي للتدخلات الصحية، الذي يضم حوالى ١٤٠٠ شفرة ويستند إلى التصنيف الأسترالي للتدخلات الصحية الذي يتضمن ٦٠٠٠ شفرة تقريباً.

الإداريين فيما يتعلق بإضفاء الأولوية على الإنفاق على التكنولوجيات الأساسية وفقاً لأهميتها بالنسبة للـصحة العمومية. ومن الضروري أن تقيم جميع البلدان توازناً بين احتياجاتها من سوق التكنولوجيا المدفوعة بـشكل كبير بالتجهيز واحتياجات النظام الصحي، وذلك بالاستناد إلى عبء المرض. وثمة حاجة إلى حماية القطـاع الصحي والناس على حد سواء من الإنفاق غير الضروري واستغلال الموارد الشحيحة على نحو أبعد ما يكون عن الكمال.

٤- ومن المرتقب أن تنمو السوق العالمية للأجهزة الطبية، التي تستأثر حالياً لوحدها بمبلغ يزيـد علـى ٠٠٠ ١٥٠ مليون دولار أمريكي، نمواً قدره ٨٠٠ ١٨٦ مليون دولار أمريكي بحلـول عـام ٢٠٠٩، وذلـك بزيادة متوقعة ثابتة النسبة تتراوح بين ٤٪ و٥٪ سنوياً في المستقبل المنظور. ويسهم الإنفاق علـى الأجهـزة الطبية في ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية التي وصلت إلى نسب تنم عن وجود أزمة في بلدان كثيـرة وهـي تخضع باطراد للتمحيص الدقيق من جانب الحكومات ومقدمي خدمات الرعاية الـصحية وشـركات التـأمين والمستهلكين. والجهود المبذولة لاحتواء هذه التكاليف، أو الحد منها على الأقل، كثيراً ما تفشل بسبب تخطيهـا باستمرار الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- وغالباً ما تُبدد الموارد على الاستثمار في مجال التكنولوجيات الصحية التي لا تلبي الاحتياجـات ذات الأولوية أو تتسم بتعقيدات بالغة، أو لا تلائم البنية التحتية والخدمات القائمة، أو يترتب على إبقائها قيد العمـل تكاليف باهظة. ويمكن أن تؤدي عملية إهدار الموارد هذه إلى تقويض الخدمات الصحية برمتها مـن خـلال استنزاف الأموال اللازمة لمدخلات النُظم الأساسية الأخرى. وقد يتواصل هدر الموارد باستخدام التكنولوجيات على نحو غير رشيد أو غير صحيح، أو نقص عدد الموظفين، أو عدم كفاية التدريب، أو الافتقار إلى الـسلع الاستهلاكية أو قطع الغيار أو خطط الصيانة. وينبغي التسليم بأن إدارة التكنولوجيات الصحية جزء لا يتجـزأ من سياسات الصحة العمومية.

التحديات

٦- لابد أن تستند التقديرات المتعلقة بالموضوع إلى المعطيات الخاصـة بالوبائيـات وتوزيـع الـسكان والمؤشرات الدالة على توافر التكنولوجيات الصحية ومعدلات استخدامها في مرافق الرعاية الصحية وقدرات الموظفين والموارد المتاحة لشراء هذه التكنولوجيات وتشغيلها. وسوف يساعد التعاون بين شتى التخصـصات في إعداد معلومات مسندة بالبينات عن الاحتياجات الوطنية من التكنولوجيات الصحية ومدى ملاءمتها لتلبيـة الاحتياجات المحددة ومردودية مختلف خيارات الشراء المتوفرة بشأنها. ونظراً إلى قلة الموارد المتوفرة، فإن إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات هو أمر سيمكّن البلدان من انتقاء تكنولوجيات صحية علـى أسـاس عـبء المراضة ومستوى الخدمة التي يمكن تقديمها. ومن الضروري أيضاً الاعتراف بالدور الشامل الـذي تؤديـه التكنولوجيات الصحية الأساسية والتخطيط بشأن استخدامها في إطار اتباع نهج معين على نطـاق القطاعـات كافة. وتمشياً مع روح نص إعلان ألما- آتا (١٩٧٨)، ينبغي أن تشكل المرافق الرئيسية للرعايـة الـصحية والمستشفيات في مستوى الإحالة الأولى قاعدة مشتركة لتطبيق التكنولوجيات الصحية الأساسية.

٧- وينطوي استخدام التكنولوجيات الصحية على بعض المخاطر المحدقة بالمرضى والعـاملين الطبيـين وعامة الناس. وقد شددت جمعية الصحة في قرارها ج ص ع٥٥-١٨، على أهمية تحسين سـلامة المرضـى وجودة الرعاية المقدمة لهم عن طريق تعزيز النظم المبنية على العلوم والمستخدمة فـي تقيـيم ورصـد أداء المعدات والتكنولوجيات الطبية. ولا تؤدي جودة تصنيع الأجهزة الطبية واتباع ممارسـات تنظيميـة بـشأنها، وتقدير أدائها في مرحلة ما قبل التسويق وترصدها في المرحلة التي تليه واتخاذ تدابير رامية إلى الحـد مـن

إساءة استخدامها، إلى ضمان جودة أداء هذه الأجهزة ومأمونيتها وكفاءتها فحسب، بل تسهم أيضاً في مكافحة تصنيع الأجهزة المزيفة. وينبغي أن تستوفي المعدات المتبرع بها أو المستعملة نفس شروط المعدات الجديدة التي يحصل عليها بواسطة عمليات الشراء العادية.

٨- ويجب أن يبقى ضمان تحقيق الاستدامة في تقديم الخدمات والاستمرار في إتاحة سبل الوصول إلى التكنولوجيات الصحية القائمة اعتباراً مهماً، وهو أمر بحاجة إلى إيجاد آليات سليمة للتخطيط بشأن استخدام التكنولوجيات المذكورة وتقدير أدائها وسبل الحصول عليها وإدارتها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة، أيضاً، إلى تمكين النظام الصحي من تعيين التكنولوجيات التي قد تخلف آثاراً كبيرة على الصحة العمومية ويمكن أن تحل محل التكنولوجيات القائمة بسرعة.

الخطوات التالية

٩- ثمة حاجة إلى وضع سياسات وطنية تشمل جميع جوانب التكنولوجيات الصحية، بيد أنها لن تكلل بالنجاح ما لم تدعمها آليات تنظيمية. وينبغي أن تستند السلطات التنظيمية إلى التشريعات التي تحدد نطاق صلاحياتها وجوانب مساءلتها. ولابد أن تشترط القواعد التنظيمية ضرورة استيفاء جميع الأجهزة الطبية، المستوردة منها أو المنتجة محلياً، المقاييس والمعايير الدولية من أجل جني فوائد الصحة العمومية دون إلحاق الضرر بالمرضى أو العاملين في ميدان الرعاية الصحية أو بالمجتمع. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشارك البلدان في شبكات المراقبة العالمية والمحلية من أجل ضمان التعامل بفعالية مع الأحداث الضائرة.

١٠- وينبغي تشخيص الاحتياجات الوطنية من التكنولوجيات الصحية على أساس فعالية التكنولوجيات وجودتها ومأمونيتها ومردوديتها وإتاحتها وسبل الحصول عليها من أجل تحقيق الحد الأمثل في استخدامها بغية ترسيخ جوانب مأمونية وموثوقية الخدمات المقدمة في النظم الصحية. ومن الضروري مراعاة هذه التقديرات المتعلقة بالاحتياجات المقاييس والمعايير والدلائل الإرشادية والقوائم الخاصة بالتكنولوجيات الصحية الأساسية.

١١- ويستدعي السعي الحثيث إلى استخدام التكنولوجيات الصحية استخداماً رشيداً اتباع طرائق ابتكارية ومتكاملة وفعالة في تحديد مدى ملاءمة التكنولوجيات لأي مستوى من مستويات نظم تقديم الرعاية الصحية، كما يتطلب هذا السعي ترسيخ النظم اللازمة لتقييم وإدارة التكنولوجيات الصحية الجديدة والقائمة على حد سواء.

١٢- ويقتضي استخدام التكنولوجيات الصحية على نحو فعال إبداء تعاون وثيق وإقامة شراكات رصينة بين الحكومات ومقدمي الرعاية الصحية وقطاع الصناعة ورابطات المرضى والمنظمات المهنية والعلمية والتقنية. وينبغي إعطاء الأولوية لجوانب تعزيز وتوسيع المؤسسات القادرة على العمل بفعالية مع المستخدمين لتحديد الاحتياجات وإجراء بحوث طبية بيولوجية في هذا المجال من أجل تحسين التكنولوجيات القائمة أو استحداث أخرى جديدة لتلبية الاحتياجات المذكورة. وتؤدي مراكز الامتياز الإقليمية والوطنية دوراً رئيسياً للتواصل عبر الشبكات فيما يخص نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان.

١٣- وسوف يتعين الاستعانة بمؤشرات خاصة لرصد الجوانب المتعلقة بالطلب على التكنولوجيات الصحية ومدى توافرها واستخدامها والآثار المترتبة عليها، وسيكون لزاماً إعداد ما يكفي من القدرات لتدريب عاملين صحيين متخصصين في هذا الميدان وتوفير الموارد اللازمة لتشغيل التكنولوجيات الصحية وصيانتها واستحداث تكنولوجيات جديدة لاحقاً.

دور منظمة الصحة العالمية

١٤- سيتسنى للمنظمة عن طريق وضع الدلائل واستحداث الأدوات اللازمة دعم الدول الأعضاء والجهات المانحة في تحديد أولوياتها فيما يخص الاحتياجات وتوزيع الموارد. ويمكن وضع الخبرة التي حصلت عليها المنظمة من إعداد القائمة النموذجية للأدوية الأساسية موضع التطبيق في وضع قائمة مماثلة تضم التكنولوجيات الصحية الأساسية بالاستناد إلى المفاهيم المتعارف عليها ومعطيات من قبيل الدراسات التي أجرتها المنظمة للعبء العالمي للمرض وأنظمة الترميز وقواعد البيانات. ويمكن الاستفادة من هذه القائمة في توجيه الدول الأعضاء لدى اختيارها للتكنولوجيات اللازمة لها في الوقاية من الأمراض والحالات المرضية التي تثقل كاهل الصحة العمومية بأفدح الأعباء، وفي تشخيص تلك الأمراض والحالات ومعالجتها وتأهيل المرضى المصابين بها. وسيستلزم وضع القائمة التي تضم التكنولوجيات الصحية الأساسية والاحتفاظ بها دعماً تقنياً متواصلاً من قبل الخبراء في مجموعة واسعة من التخصصات السريرية ومن مجال التكنولوجيات الصحية.

١٥- وتعتبر التقييمات المسندة بالبينات التي تخضع لها التكنولوجيات الراسخة والجديدة عاملاً شديد الأهمية من أجل ضمان شراء التكنولوجيات الصحية الأساسية على نحو مناسب وتحقيق الاستفادة المثلى منها، ومن أجل الحيلولة دون انتشار التكنولوجيات غير الملائمة وتجنب استخدام التكنولوجيات غير الفعالة أو تلك التي قد تسبب الضرر. وينبغي للمنظمة أن تتيقظ إزاء الإنجازات التكنولوجية في تعزيز الصحة العمومية وأن تتبادل المعلومات بشأنها مع أصحاب المصلحة، وذلك بالاستفادة من الفرص غير المسبوقة والتي تتيحها أوجه التقدم في التوصل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٦- المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

بعد أن نظر في التقرير الخاص بالتكنولوجيات الصحية الأساسية،[١]

يوصي جمعية الصحة العالمية الستين باعتماد القرار التالي:[٢]

جمعية الصحة العالمية الستون،

بعد أن نظرت في التقرير الخاص بالتكنولوجيات الصحية الأساسية؛

وإذ تدرك أن التكنولوجيات الصحية الأساسية هي عبارة عن وسائل (فيزيائية أو بيولوجية أو كيميائية)، أو إجراءات أو خدمات تم وضعها من أجل حل المشكلات الصحية،

١ الوثيقة م ت١٣/١٢٠.

٢ للاطلاع على الآثار الإدارية والمالية المترتبة على هذا القرار بالنسبة إلى الأمانة انظر الوثيقة م ت١٣/١٢٠ إضافة ١.

وتعتبر وسائل أساسية إذا ما كانت مسندة بالبينات وذات مردودية وقادرة على تلبية الاحتياجات الأولوية للصحة العمومية؛

وإذ تقر بأن التكنولوجيات الصحية تزود القائمين على إيتاء الرعاية الصحية بأدوات لا غنى عنها للوقاية الفعالة والناجعة، وللتشخيص والمعالجة والتأهيل وبلوغ المرامي الإنمائية ذات الصلة بالصحة والمتفق عليها دولياً، بما فيها المرامي المذكورة في إعلان الألفية؛

وإدراكاً منها بأن التكنولوجيات الصحية تمثل تحديات اقتصادية وتقنية أمام النظم الصحية في الكثير من الدول الأعضاء، وإذ يساورها القلق بشأن هدر الموارد الناجم عن الاستثمارات غير المناسبة في التكنولوجيات الصحية التي لا تلبي الاحتياجات الفائقة الأولوية أو التكنولوجيات التي لا تتوافق مع البنى الأساسية القائمة، أو التي لا تستخدم على نحو رشيد أو صحيح، أو التي لا تعمل على وجه فعال؛

وإذ تقر باحتياجات الدول الأعضاء والجهات المانحة لمواجهة التكاليف الناشئة، وذلك بتحديد أولويات انتقاء وشراء التكنولوجيات الصحية على أساس الأثر الذي تحدثه في عبء المرض، ومن أجل ضمان الاستثمار الفعال للموارد من خلال التخطيط والتقييم والشراء والإدارة على الوجه الصحيح،

١- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) جمع المعلومات والتحقق منها وتحديثها وتبادلها فيما يخص التكنولوجيات الصحية التي ستسهم في إعداد قائمة مسندة بالبينات تضم التكنولوجيات الصحية الأساسية كوسيلة لتيسير تحديد الأولويات الخاصة بالاحتياجات وتوزيع للموارد؛

(٢) صوغ الاستراتيجيات والخطط الوطنية من أجل إقامة النظم اللازمة لتقييم التكنولوجيات الصحية وشرائها وإدارتها؛

(٣) وضع الدلائل الوطنية بشأن الممارسات الصناعية والتنظيمية الجيدة، وإنشاء نظم الترصد والتدابير الأخرى اللازمة لضمان جودة ومأمونية وكفاءة الوسائل الطبية التي يتم شراؤها أو منحها، وللإسهام في مكافحة الوسائل المزيفة منها؛

(٤) تأسيس مراكز امتياز إقليمية ووطنية في مجال التكنولوجيات الصحية، والتعاون وبناء الشراكات مع القائمين على إيتاء الرعاية الصحية والصناعات ورابطات المرضى والمهنيين، ومع المنظمات العلمية والتقنية؛

٢- **تطلب من** المدير العام ما يلي:

(١) تأسيس لجنة خبراء تُعنى بالتكنولوجيات الصحية لغرض المساعدة على وضع وإدامة قائمة منظمة الصحة العالمية للتكنولوجيات الصحية الأساسية؛

(٢) دعم الدول الأعضاء لإقامة الآليات اللازمة لتقييم الاحتياجات الوطنية من التكنولوجيات الصحية الأساسية ولضمان توافرها واستعمالها؛

(٣) إتاحة التوجيه والدعم التقنيين للدول الأعضاء في تنفيذ سياساتها الوطنية بشأن التكنولوجيات الصحية الأساسية؛

(٤) تعيين مراكز امتياز للعمل كمراكز متعاونة مع المنظمة بغرض إسداء المشورة بشأن القواعد والمعايير والدلائل الخاصة بالتكنولوجيات الصحية الأساسية؛

(٥) التعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والهيئات المهنية من أجل دعم الدول الأعضاء في تحديد أولوياتها من التكنولوجيات الصحية الأساسية واختيارها واستعمالها؛

(٦) تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والستين.

= = =